الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

10 **مارس** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

جمعية حقوق الإنسان ترحب بقرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة على نظام الأحوال الشخصية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 07 شعبان 1443هـ - 10 مارس 2022م
https://www.alriyadh.com/1939371

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بقرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة على نظام الأحوال الشخصية، واعتبرت ذلك خطوة هامة لضبط وتنظيم مسائل الأحوال الشخصية والذي يأتي امتداداً للإصلاحات المستمرة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المملكة.

وأكد رئيس الجمعية المستشار خالد بن عبد الرحمن الفاخري أن هذا النظام يشكل نقلة نوعية في جهود الدولة لحماية ورعاية حقوق الإنسان وتعزيز الحقوق في منظومة التشريعات المعنية بالأسرة، والذي سيساهم في ضبط السلطة التقديرية للقاضي ويحد من التفاوت في الأحكام القضائية ويقضي على الإشكاليات التي تعاني منها المرأة والطفل.

وأوضح رئيس الجمعية بأن نظام الأحوال الشخصية يراعي مستجدات الواقع الاجتماعي ومتغيراته إذ جاء شمولياً في معالجة الاشكاليات التي كانت تعاني منها الأسرة وفق أطر قانونية واضحة مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، بما في ذلك تنظيم سن الزواج والولاية ومسائل الميراث والتركة وغيرها من القضايا الهامة في مسائل الأحوال الشخصية، مما يساهم في الحفاظ على كيان الأسرة واستقرارها باعتبارها نواة المجتمع السعودي ويكفل تحسين وضع المرأة والطفل للعيش في بيئة أسرية آمنة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

استُمد من أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها ويراعي أحدث التوجهات القانونية

نظام الأحوال الشخصية يحفظ كيان الأسرة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 07 شعبان 1443هـ - 10 مارس 2022م
https://www.alriyadh.com/1939396

جاءت موافقة مجلس الوزراء على نظام الأحوال الشخصية لتكون ترجمةً عملية للجهود التي يقودها ويشرف عليها سمو ولي العهد بشكل مباشر في استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسّخ مبادئ العدالة والشفافية وتحقّق التنمية الشاملة، وذلك ضمن منظومة الإصلاحات التشريعية التي تشهدها المملكة بإشراف وتوجيه خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - وبمتابعة مباشرة من سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان - حفظه الله - في إطار حرص أكيد على رفع كفاءة الأنظمة، وتعزيز الشفافية، وتحسين جودة الحياة، وحماية حقوق الإنسان.

ويعكس استحداث نظام خاص بالأحوال الشخصية التزام القيادة بنهج التطوير والإصلاح أخذاً بأحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، إذ يشكل نظام الأحوال الشخصية نقلة نوعية كبرى في جهود صون وحماية حقوق الإنسان واستقرار الأسرة وتمكين المرأة وتعزيز الحقوق.

وقال حقوقيون لـ(الرياض) إن نظام الأحوال الشخصية الذي وافق عليه مجلس الوزراء يأتي ضمن سلسلة الإصلاحات التي وجه به خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمير محمد بن سلمان ومستمد من الشريعة الإسلامية والتي تصب في مصلحة كيان الأسرة السعودية والذي تضمن عليه النظام الأساسي للحكم في المملكة ويأتي ضمن الرؤية الناجحة 2030 ويهدف لاستقرار كيان الأسرة السعودية وأن التنظيمات دلل على رقي المجتمعات وأن هذا النظام كان متطلبا وأصبح واقعا نعيشه في مملكة الإنسانية.

نقلة نوعية

في البداية بيّن رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأستاذ خالد الفاخري أن نظام الأحوال الشخصية الذي أقره مجلس الوزراء يعتبر نقلة نوعية في قضايا الأحوال الشخصية وهو امتداد للإصلاحات الحقوقية في مجال حقوق الإنسان الذي تسعى المملكة دائما لتحقيقها لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وبقيادة سمو ولي العهد والتي تصب في مصلحة الأسرة وتعتبر من الإصلاحات الكبيرة التي تنتهجها المملكة في رؤيتها 2030 وسيكون لهذا النظام الأثر الكبير والإيجابي على أرض الواقع بما يتعلق بتنظيم وضع الأسرة خاصة وأن بعض الاحتياجات كانت غير خاضعة لتنظيم معين ليعيد تنظيمها نظام الأحوال الشخصية.

معرفة الإجراءات

وأضاف الفاخري أنّ النظام سيساهم في معرفة الإجراءات خاصة وأن هذا النظام مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها وروعي في إعداده التوجيهات القانونية والتي تساهم في الحفاظ على الأسرة وكيانه والذي تضمن النظام الأساسي للحكم أن الدولة تحرص على الأسرة واستقرارها والتي تعتبر المكون الأساسي للمجتمع وسيعطي القاضي السلطة التنفيذية من حيث تباين الأحكام الخاصة في مسائل الأحوال الشخصية وسيكون له تنظيم واضح فيما يتعلق بأحكام الخطوبة والزواج والمهر والنسب وغيره من الأمور المتعلقة بهذا الجانب.

تعديلات نوعية

وأضاف الفاخري نظام الأحوال الشخصية كان بحاجة في السابق لتنظيم واضح والمملكة وفق انتهاجها لسلسلة منظومة الأنظمة الحقوقية يعتبر هذا التنظيم من ضمن هذه المنظومة والتي تضمنت تعديلات نوعية فيما يخص المرأة ويساهم في توضح دور ولي الأمر في الزواج فيما يتعلق بالاشتراطات المعتبرة في هذا الجانب شرعا ويؤكد على حق المرأة في أن ينفق عليها زوجها وحقها في إثبات عقد النكاح بإرادة منفردة وفق أحوال معينة ومراعاة مصلحة الطفل المحضون أثناء

حقوق الإنسان في الصحافة

تقرير حالة الحضانة وهذا يأتي ضمن سلسلة الأنظمة التي أعلن عنها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان خلال استعراضه لرؤية المملكة 2030 وأصبحت الرؤية حقائق على أرض الواقع؛ مما ستساهم في رقي المجتمع وتنظمه.

منع التباين

وشدد الفاخري على أنّ الأمور والتنظيمات القانونية تساهم في الحفاظ على الحقوق من الاجتهادات والتي ستقضي على أي تباين فيما يتعلق في اختلاف الأحكام التي تخص المرأة خاصة والطفل وما يتعلق بأفراد الأسرة وخلل الفترة الماضية كان هناك إشكاليات فيما يتعلق بالنفقة والحضانة والتي تختلف من حالة لحالة والنظام سيساهم في تنظيمها وإيضاح حقوقها كاملة من حيث النفقة عليها من قبل زوجها لافتاً إلى أن هذا النظام سيوضح الكثير من أحكام الحضانة ورعايته في حالة الطلاق.

واقع معايش

ولفت الفاخري إلى نظام الأحوال الشخصية كان متطلب سابقا وأصبح واقعا نعيشه نتيجة هذه النهضة إلى تعيشها المملكة بمتابعة وحرص من قيادتنا الرشيدة على وضع كل ما يساهم في الحفاظ على حقوق المجتمع والقضاء على مختلف الإشكاليات التي تواجه في حياته اليومية والأسرية، مؤكّداً على أن الأنظمة تدل على رقي المجتمعات وتحفظ حقوق الجميع وتبين الإجراءات والأليات التي تقضي على أي حالة استغلال لهذه الحقوق، فالنظام الواضح والأليات الواضح ستساهم في القضاء على الاجتهادات وتحفظ الحقوق.

مقاصد الشريعة

فيما أكد القاضي السابق والمحامي عبدالكريم الشمري أن نظام الأحوال الشخصية مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وبُني النظام مواكباً للمتغيرات الدولية وفق المستجدات الحديثة، ومتجاوزاً لأبرز التحديات التي تواجهها الأسرة التي هي لبنة المجتمع؛ مما يساعد على الاستقرار وتعزيز المكانة، وأن هذا الاهتمام يدلل على حرص القيادة الحكيمة وتوجه الرؤية 2030م الاهتمام في كيان الأسرة وتقرير حقوقها ومراعاة مصالحها وتوطيد العلاقة بين المجتمع وأفراده، وقد أتى نظام الأحوال الشخصية منظماً لحقوق الأسرة ومحافظاً على استقرارها باعتبارها المكون الأساسي؛ وسيساهم النظام على تحسين وضع الزوجين والطفل وأفراد الأسرة، وتنظيم علاقة من له ارتباط بهذا الكيان من أولياء وأوصياء.

أحكام مستقرة

وأضاف الشمري أنّ النظام اشتمل على ما نصت عليه الشريعة الإسلامية ومقاصدها من الأحكام المستقرة وعالج بعض المسائل التي تختلف فيها الأحكام وفق المتغيرات والمصلحة؛ للحد من تباين الأحكام ونص على بعض المستجدات التي تراعي أحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة؛ وذلك مواكبة لمستجدات الواقع ومتغيراته، وتناول النظام الأحكام المنظمة للعلاقة الأسرية بما يشمل الخطبة والزواج والمهر وحقوق الزوجين والأبناء وآثار الفرقة بين الزوجين ومسائل النفقات والحضانة وأحكام الولاية والوصاية والنسب ومسائل الإرث.

وتابع من أبرز ما تضمنه تحديد سن الزواج بعمر 18 سنة، معالجة أحكام العضل وغياب الأولياء، التأكيد على حق المرأة في النفقة بمختلف مراحل ارتباطها مع الزوج بغض النظر عن حالتها المادية، حفظ نسب الطفل، واستخدام الطرق الحديثة فيما يتعلق بإثبات النسب الفصل في المسائل الخلافية المتعلقة في احتساب عدد التطليقات بما يحافظ على استقرار الأسرة واستمراريتها والإلزام بتوثيق وقائع الزواج والطلاق وما يتعلق بالفرقة والرجعة، وتقرير مصلحة المحضون وعدم استغلال الاجتهادات السابقة؛ لمنع المساومة بشيء منها عند الفراق، وإثبات حق المرأة في توثيق الفسخ والطلاق سواء بإرادة منفردة أو مع عدم موافقة الزوج، النص على تعويض الزوجة في حال ضررها من عدم تطبيق أحكام وحالات محددة من هذا النظام.

هدايا الخطوبة

وبين الشمري أن من أبرز المسائل التي تطرق لها النظام تنظيم الهدايا المقدمة من الخاطب والمخطوبة، وتوضيح حقوق زواج ذوي الاحتياجات الخاصة، وكفاءة الزوج بالدين، وما يترتب على الزواج غير الموثق والزواج الباطل والفاسد وآثارهم وحقوق من يتعلق به، ونفقات الأولاد البالغين القادر على التكسب ومن له مال والبنت غير المتزوجة، وإثبات النسب بالطرق الحديثة لحالات استثنائية ذكرها النظام وغيره من مسائل مهمة في بابها، ويهدف إلى ترسيخ مبادئ العدالة الناجزة بضمانات راسخة وفق أحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، ويشكل نقلة نوعية لحماية حقوق الإنسان ومواكباً لأبرز التغيرات والتحديات وجاء شاملاً في معالجة المشكلات التي تعاني منها الأسرة والمرأة ومنظماً لمسائل الأحوال الشخصية تنظيما دقيقاً .

استقرار الأحكام

ولفت الشمري إلى أنّ النظام سيعزز من استقرار الأحكام، حيث إنه كان سابقاً تأتي المحاكم بعض المسائل التي تختلف فيها الاجتهادات على ضوء الآراء الفقهية وعرف المجتمع في كل منطقة والمتغيرات ومصلحة الأسرة مما يجعل هناك

تبايناً في الأحكام بمختلف المناطق بل أحيانا تختلف الأحكام في منطقة واحدة؛ فإن هذا النظام سيعزز القدرة على التنبؤ بالأحكام القضائية وسيرفع من جودة الأحكام ويقرر مبادئ سامية ويرفع مستوى المصداقية والشفافية لدى المجتمع، ويحافظ على استقرارهم ويمكنهم من حقوقهم. وأوضح أنّ الناظر إلى النظام وبعد الاطلاع عليه وبعد صدوره سيتم وضع النقاط على الحروف بمعرفة كافة الحقوق والالتزامات التي على الأسرة ومن له علاقة بها بسبب أن النظام أتى مفصلاً وشاملاً لأبرز المسائل التي تمر على المحاكم وأبرز الحقوق التي يطالب بها أفراد المجتمع عن طريق الجهات المعنية، ولم يخرج هذا النظام إلا بعد دراسة شاملة ومتأنية لجميع شرائح المجتمع ومتطلباتهم وأبرز مشكلاتهم والتحديات التي كانت تواجههم، ومما يثبت ذلك صدور التعديلات على نظام حماية الطفل ونظام الحماية من الإيذاء في نفس القرار الموافق عليه بصدور نظام الأحوال الشخصية.

النائب العام: النظام نقلة نوعية في حوكمة العلاقات الأسرية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 07 شعبان 1443هـ - 10 مارس 2022م
https://www.alriyadh.com/1939401

أكد النائب العام عضو هيئة كبار العلماء الشيخ سعود بن عبدالله المعجب أن صدور نظام الأحوال الشخصية يعد نقلة نوعية وتطور مميز في حوكمة وتنظيم العلاقة الأسرية وتوثيق عُرى الرباط الأسري، ويعتبر حاكماً لكافة التصرفات والممارسات المتعلقة بالأحوال الشخصية ومؤطراً لما قد يطرأ من نزاعات في هذا الشأن.

وقال معاليه أن الصيغة التي صدر بها هذا النظام تؤكد على حرص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظهما الله- على تنظيم هذا الأمر وتقعيد كافة التعاملات فيه، وأن النظام جاء مستنبطاً من الكتاب والسنة الذيّن أكدا على وجوب احترام هذا العقد وقدسيته وراعيا إجراءات الخصومة فيه.

ونوه معاليه على أن المواد النظامية التي تم تشريعها في النظام جاءت شاملة وكافية لجميع التعاملات الخاصة في هذا الباب، وحفظت كل الحقوق، وراعت الواجبات فيه، كما عالجت آلية الخصومة وإنهاء العلاقة بطريقة تضمن إيجاد ضمانات حقوقية، وكذلك أولت أحوال الوصية والتركة وغيرها من الأحوال الشخصية ضمن منظومة إجراءات واضحة وشفافة ودقيقة، للوصول للعدالة المنشودة.

وأكد المعجب أن الأسس التي بني عليها هذا النظام هي أسس وثيقة، ومبادئ سامية، وتشريعات منظمة، جاءت لتؤكد عمق وقوة وحجية القانون في المملكة وسيادته، وحصانة إجراءات التقاضي بما يحقق الأمان المجتمعي والاستقرار الأسري.

وأشاد معاليه بالاهتمام البالغ من الدولة أيدها الله في بناء الأسرة، واحترام كيانها وتمتين خصوصيتها، ومراعاة النسيج المجتمعي، وآلية تكوينه، المؤصل وفق قواعد الشريعة الإسلامية ومبادئه السمحة، والأنظمة المرعية بما يحقق مجتمعاً مترابطاً ومثمراً في كافة الميادين، ولبنة بناء تسمو بالوطن إلى الشموخ والرفعة.

وفي الختام سأل معاليه الله عز وجل أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين ويجزيهما خير الجزاء، وأن يحفظ على وطننا الغالي أمنه ورخاءه.

ضوابط للتحقيق في الشكاوى ضد المحامين وتعزيز الشفافية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 07 شعبان 1443هـ - 10 مارس 2022م
https://www.al-madina.com/article/778434

تعكف وزارة العدل حاليا على تنظيم لتعزيز قيم النزاهة والمساءلة والشفافية، ورفع مستوى الالتـــزام بالمبادئ والسلوكيات المهنية للعاملين في مجال «المحاماة»، بهدف تطوير المهنة ورفع مـــعاييرها المهنية وزيادة مستوى الاحتراف، وضبط المسؤولية التأديبية وحمايـة المحامـي والمتعاملين معه، على أن تتولى الإدارة المختصة الرقابة والتفتيش وضبط المخالفات، والتحقق من الشكاوى والبلاغات

وبموجب الضوابط تتولى إدارة الرقابة والتفتيش دخول مقرات مزاولة المهنة، للتحقق من الالتزام بالأنظمة والتعليمات ذات الصلة.

والاطلاع على الأوراق والمستندات والتراخيص اللازمة وطلب إفادة المخالف بالمخالفة المنسوبة إليه، وسماع أقوال الشاكي وأي طرف ذي علاقة –عند الاقتضاء-، ويلتزم الموظف المختص بالنزاهة والمحافظة على السرية، وإبراز ما يدل على صفته الرسمية، والتقيد في عمله بالأدلة والإجراءات المعتمدة. وفي حال الوقوف على مخالفة؛ يعد الموظف المختص تقريرًا وفق النموذج المعتمد، يتضمن:

بيانات المخالف، ووصف المخالفة ومستندها، وتاريخ الواقعة، والأدلة والقرائن ذات الصلة، ويرفعه للإدارة المختصة التى يجب ان تلتزم في عملها بالنماذج والإجراءات المعتمدة وبضمانات التحقيق، ومنها: مواجهة المحقق معه بالمخالفة المنسوبة إليه، وتمكين المحقق معه من إبداء دفاعه.

ويكون للجنة أمين يصدر بتسميته قرار من الوزير، يتولى الإشراف على أمانة اللجنة، وإعداد محاضرها وقراراتها وحفظها، ويكون التبليغ إلكترونيًا عبر وسائل الاتصال المسجلة لدى الوزارة أو المنصات الحكومية الأخرى.

ويجوز للجنة -إذا قامت أدلة ظاهرة على المخالفة ورأت أن في استمرار المرخص له في المزاولة ضررًا-؛ أن تأمر -بقرار مسبب- بإيقاف المحال للجنة عن مزاولة المهنة مؤقتًا مدة لا تزيد على (ثلاثين) يومًا قابلة للتجديد.

المظالم ينتصر لمواطن .. إلزم "العدل" بتعويضه 6 ملايين ريال

المصدر: جريدة المدينة الخميس 07 شعبان 1443هـ - 10 مارس 2022م
https://www.al-madina.com/article/778435

شفافية ووضوح.. في وطن العدل الجميع سواسية.. حكم من جهة عدلية ضد جهة عدلية اخرى لصالح مواطن..هنا تعرف أنه لافرق بين مواطن وجهة أيَّاً كانت حتى وإن كان القضاء.. «إذ كشفت المدونات» الحديثة لديوان المظالم عن إصدار حكم بشكل نهائي ضد وزارة العدل، يتضمَّن إلزامها بتعويض مواطن في الطائف بمبلغ 5,862,500 ريال.. القصة بدأت عندما قامت الأخيرة باستئجار عقار المواطن بمبلغ وقدرة 4,5 مليون ريال سنوياً، ليكون مقراً صيفياً للمحكمة العليا، وتلقى صاحب العقار خطاباً باجراء تعديلات على العقار وإضافة شبكة حاسب آلي، وتم الانتهاء من التعديلات التي كانت تكلفتها 325 ألف ريال مقابل شبكة الحاسب الآلي و(2) مليون ريال مقابل تحويل الدور الأرضي إلى مكاتب إدارية و270 ألف ريال مقابل التعديلات على الأدوار العليا و201 ألف ريال تاسيس دوائر وخطوط الهاتف، فيما استمر المبنى بدون انتفاع لمدة سنة وعشرة أشهر

وبررت وزارة العدل عدم استكمال إجراءات التعاقد إلى أمر طارئ خارج عن إرادة المدعى عليها تمثل في خطاب وزارة المالية بعدم إبرام أي عقود جديدة.. وأكد ديوان المظالم أن النظام الأساسي للحكم يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة، وفق الشريعة الاسلامية، ومن ثم فإن سلطة الجهة الإدارية المدعى عليها إذا رغبت الرجوع في موقفها المعلق على سبب تم الوفاء به ودخل الموعود في كلفة نتيجة ذلك الوعد فتكون ملزمة بتعويض ذلك الضرر الناتج عن تصرفها، كما أن الشريعة تنهي عن الضرر وتأمر بإزالته حال وقوعه وتجبر الضرر الحاصل منه حتى ولو كان التصرف مشروعاً وموافقاً للنظام وبدون خطأ من مصدر الفعل الضار.. واستطردت المحكمة الإدارية بأن التعويض الجابر للضرر في هذه الدعوى عدم الانتفاع بالعقار وتجهيزه يكون بما انعقد رضا طرفي الدعوى، وبما أن مصلحة أملاك الدولة قامت بمسح وتقييم العقار محل الدعوى، وقدرت أجرته السنوية مع إجراء التعديلات المطلوبة بمبلغ 4,5 مليون ريال، لذا حكمت المحكمة بأن تدفع المدعى عليها وزارة العدل مبلغ 5,862,500 ريال، واكتسب الحكم القطعية بشكل نهائي.

»عكاظ" تنشر التفاصيل.. تعديلات في طلبات التعويض ودرجات الأقارب

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 07 شعبان 1443هـ - 10 مارس 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2099495

علمت «عكاظ» أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، أصدر قرارا يتضمن تعديلات جديدة لنصوص في اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية. ونقلت أن التعديل شمل المادة (٣/٠) من اللائحة لتكون كالتالي: «للمتضرر من الدعوى المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر بطلب يقدمه للدائرة أثناء نظر الدعوى أو بدعوى مستقلة». وهو ما يسمح للمدعين المطالبة بالتعويض من أي ضرر من الدعاوى الصورية أو الكيدية خلال مرحلة التقاضي لا عقب انتهاء الدعوى بحكم نهائي كما هو معمول به حالياً، وهو ما يختصر على المتضررين مرحلة جديدة من التقاضي، كما جرى تعديل المادة (7/1) من اللائحة التي تصنف الأقارب، إذ تغير ترتيب الأقارب ليكون كالتالي:

الدرجة الأولى: (الأب، الأم، الابن، البنت) وكانت في السابق الآباء والأمهات والأجداد والجدات وإن علو.

الدرجة الثانية: (الأخ، الأخت، الجد، الجدة، وابن الابن، وبنت الابن، ابن البنت، بنت البنت) وكانت قبل التعديل الأولاد وأولادهم وأن نزلوا.

الدرجة الثالثة: (العم، الخال، العمة، والخالة، ابن الأخ، ابنة الأخت) وكانت قبل التعديل الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب أو لأم وأولادهم وأولاد أولادهم.

الدرجة الرابعة: (أبناء وبنات العم أو العمة، أبناء وبنات الخال أو الخالة) وكانت في السابق الأعمام والعمات وأولادهم والأخوال والخالات وأولادهم، وخلت درجة الأقارب من ذكر الزوجة باعتبارها مستقلة.

واحتوى التعميم، الذي اطلعت عليه «عكاظ»، على إلغاء ما يتعارض مع التعديلات الجديدة على أن يعمل بالقرار من تاريخ صدوره، ويبلغ لمن يلزم؛ لاعتماده وتنفيذه.

واستند وزير العدل في التعديلات على الصلاحيات المخولة له نظاما، استنادا إلى الفقرة ما ورد في نظام المرافعات الشرعية، في ما يتعلق باللوائح التنفيذية للنظام، وذلك عقب الاطلاع على الدراسة المعدة بشأن اللوائح التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية، وبعد التنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء، ولما تقتضيه مصلحة العمل.

قانوني: جوهرية وتحد من تدفق الدعاوى

عضو النيابة العامة السابق المحامي حكم الحكمي قال لـ«عكاظ» إن التعديلات جوهرية وسبق أن رفع بها بخطابات إلى وزارة العدل، وأوضح أنها ستحد من تدفق الدعاوى إلى المحاكم وتسهم في الارتقاء بالأداء والإنتاجية وتمنح مرونة أكثر،

إذ يتوقع تقليل عدد القضايا ورفع نسبة متوسط المدة الزمنية لإغلاق القضايا وتقليل مدة الإنجاز. ولفت الحكمي إلى أن المحاكم في السابق كانت ترفض البت في طلبات التعويض وأتعاب المحاماة المقترنة بالدعوى الأساسية أثناء النظر في الدعوى الأساسية ما يستلزم رفع دعوى جديدة بخصوص تلك الطلبات وهو ما كان يستغرق وقتا طويلا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

معرض الدفاع العالمي .. صفقات وعقود شراء بقيمة إجمالية 29.7 مليار ريال

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 07 شعبان 1443هـ - 10 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2022/03/10/article_2276576.html

عبدالسلام الثميري من الرياض

سجل معرض الدفاع العالمي، الذي نظمته الهيئة العامة للصناعات العسكرية عقود شراء عسكرية ودفاعية بين جهات محلية ودولية بقيمة إجمالية تقدر بـ 29.7 مليار ريال.

ووفق بيان صادر عن الهيئة، شهدت النسخة الأولى من المعرض، الذي أقيم برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، في الرياض، مشاركة 600 جهة عارضة، من 42 دولة، وبحضور أكثر من 80 وفدا عسكريا، و65 ألف زائر يمثلون 85 دولة.

وتعكس هذه الأرقام مكانة المعرض كمنصة عالمية لصناعة الشراكات النوعية، ودعم مساعي تطوير الصناعات الدفاعية والأمنية محليا ودوليا. وشملت هذه العقود صناعة منظومات ومعدات دفاعية وتجهيزات عسكرية والعربات والذخائر والخدمات المساندة، حيث بلغت نسبة الشركات الوطنية من هذه العقود 46 في المائة من حيث القيمة الإجمالية بواقع عشرة مليارات ريال، حيث ستسهم هذه العقود في دفع مسيرة توطين الصناعات العسكرية في المملكة عبر نقل التقنية وبناء القدرات المحلية الفنية والبشرية.

وكانت الهيئة العامة للصناعات العسكرية قد عملت مع شركائها من الجهات المستفيدة على دراسة ومراجعة العقود، التي جرى الإعلان عنها، إذ خضعت لآليات تقييم دقيقة تتعلق بمستوى الخيارات الفنية والمواصفات العالمية المعتمدة، لضمان الاستجابة لمتطلبات الاستخدام العملياتي للقطاع المعني، وبما يحقق في الوقت نفسه كفاءة الأداء والجاهزية العملياتية، ويسهم في كفاءة الإنفاق.

كما شهد المعرض، الذي اختتم فعالياته أمس، إعلان 22 اتفاقية توطين وبناء قدرات مع عدد من الشركات المحلية والدولية المتخصصة في الصناعات العسكرية والدفاعية وبقيمة إجمالية للمشاركة الصناعية تقدر بثمانية مليارات ريال، إذ شملت عددا من المجالات، كأعمال توطين مباشرة للمنظومات والأنظمة العسكرية، وبناء قدرات نوعية في المجالات الصناعية المستهدفة، كبناء خطوط إنتاج ونقل وتوطين التقنيات والخدمات، إضافة إلى تدريب الكوادر الوطنية وتأهيلها وتمكينها من العمل في مجال الصناعات العسكرية والدفاعية.

وأعرب المهندس أحمد بن عبدالعزيز العوهلي، محافظ الهيئة العامة للصناعات العسكرية، عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين، لرعايته المعرض، وولي العهد، لتشريفه المعرض ودعمهما اللامحدود. كما أبدى سعادته بالنجاح الذي حققه المعرض على المستويات كافة، مشيرا إلى أن النتائج فاقت الأهداف المرسومة للمعرض في نسخته الأولى ورسخت مكانة المعرض كأحد أهم معارض الدفاع والأمن في العالم، ومنصة محفزة للتعاون ودعم الابتكار والتعاون الجاد في شراكات تخدم جميع الأطراف والفرص المشتركة، لافتا إلى أن الشراكات، التي عقدت خلال المعرض تبشر بحقبة جديدة من النمو لمنظومة الدفاع والأمن في المملكة بما يخدم مستهدفات الرؤية لتوطين أكثر من 50 في المائة من الإنفاق الحكومي على المعدات والخدمات العسكرية بحلول 2030.

ودعا العوهلي، المشاركين في المعرض من جهات عارضة ووفود وزوار، إلى مواصلة المحادثات التي استهلها المعرض حول مستقبل الصناعة ودعم الابتكار والتعاون الجاد في شراكات تخدم جميع الأطراف خلال الفترة المقبلة مرحبا بالجميع في النسخة الثانية من المعرض المخطط إقامتها في الفترة بين 3 و6 من آذار (مارس) 2024. وتستهدف

الهيئة العامة للصناعات العسكرية التوسع في قاعدة الصناعات العسكرية المحلية في القطاعات ذات القيمة المضافة، ودعم جاهزية القوات المسلحة السعودية وتعزيز استقلالية المملكة الاستراتيجية، والعمل على توفير شبكة للخدمات والدعم الفني للصناعات العسكرية، وتحفيز الاستثمار المباشر من خلال عقد الشراكات الاستراتيجية مع الشركات العالمية في القطاع، ونقل التقنيات والمعارف في الصناعة والخدمات والبحث والتطوير، إضافة إلى تطوير الكوادر البشرية القادرة على العمل في الصناعات المتخصصة.

يذكر أن النسخة الأولى من معرض الدفاع العالمي شهدت عقد جلسات وزارية عن الإبداع والأبحاث، وبناء الكوادر البشرية في قطاع الصناعات العسكرية، وأكثر من 20 جلسة للقياديين عن مستقبل الصناعات العسكرية والاستثمار في المملكة، ودور المرأة في القطاع، وبرنامج لقاء الشركاء، الذي جمع بين المصنعين والمشترين وصناع القرار من جميع أنحاء العالم.

حفظ الحقوق

المصدر: جريدة الرياض الخميس 07 شعبان 1443هـ - 10 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1939388

كلمة الرياض

بعيداً عن الشعارات، وتطبيقاً على أرض الواقع، تواصل حكومة خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- نهج الإصلاح والتطوير والتحديث للتشريعات والأنظمة داخل البلاد، واضعة نصب عينيها مصلحة الوطن والمواطن، ومواكبة المتغيرات الاجتماعية التي تضمن حقوق الجميع، في وطن قوي مزدهر، ينعم أفراده بكل مزايا المواطنة من الحقوق، ويؤدون ما عليهم من الواجبات.

النهج الإصلاحي الذي دأب عليه ولي العهد، تحت إشراف ومتابعة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظهما الله - قاد البلاد إلى تفعيل نظام الأحوال الشخصية، في خطوة عدها المراقبون والمتابعون للشأن في المملكة، نقلة نوعية تواكب مستجدات الواقع الاجتماعي ومتغيراته، وتساعد في الحفاظ على كيان الأسرة السعودية واستقرارها، مع تمكين المرأة، وتحسين وضع الطفل، وهو ما يضمن معالجة جميع المشكلات التي كانت تعاني منها الأسرة السعودية في وقت سابق، وينظم ويرتب الأحوال الشخصية بشكل دقيق يرسخ الحقوق ويضمنها.

مراعاة بنود الشريعة الإسلامية ومقاصدها في استحداث نظام الأحوال الشخصية الجديد، يعكس تمسك ولاة الأمر بالمبادئ التي قامت عليها المملكة عبر العصور والأزمان، وفي مقدمتها تطبيق شرع الله في كل المناشط الحياتية، ليس هذا فحسب، وإنما يراعي أحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، وهو ما يُسهم في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النظام، بتعزيز مكانة الأسرة، باعتبارها المكون الأساسي للمجتمع، وهذا ما شدد عليه بصريح العبارة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

تطوير وإصلاح التشريعات، لا يقتصر على نظام الأحوال الشخصية، الذي يعد ثاني مشروعات منظومة التشريعات المتخصصة الأربعة، التي أعلن عنها ولي العهد في فبراير من العام الماضي، ما يعني أن هناك مشروعين آخرين؛ الأول مشروع نظام المعاملات المدنية، والثاني مشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، وعند الإعلان عنهما وتفعيلهما، سيكتمل مشهد المجتمع النموذجي الذي لطالما وعدت رؤية 2030 بترسيخه بشكل متدرج ومدروس.

إصلاح التشريعات الأربعة، ومن قبلها إصلاح القضاء، يؤكد أن رؤية 2030 لم تأت للتركيز على الاقتصاد والسياسة الخارجية، وأثبتت على أرض الواقع، أنها رؤية شاملة، تستوعب كل مناحي الحياة داخل البلاد، وصولاً إلى الإنسان، رجلاً كان أو امرأة أو طفلاً أو مسناً، بهدف حفظ حقوقه كل منهم بنص القانون، وهذا يفسر سر نجاح الرؤية والالتفاف الشعبي حول برامجها.

السعوديات عظيمات.. ولسن مشهورات السناب شات!!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 07 شعبان 1443هـ - 10 مارس 2022م
https://www.al-madina.com/article/778418

عبدالله الجميلي

*بمناسبة الاحتفال العالمي بـ(يوم المرأة) الذي صادَف قبل أمس (الثلاثاء 8 مارس) هذا تأكيد على المؤكَّد بأنّ (السعودية) كانت ولا تزال وستبقى تلك الجوهرة الثمينة التي نفتخر بها، ونرفع الرأس بعطاءاتها لدينها ووطنها ومجتمعها في شتى المجالات التنموية والثقافية والعلمية، ولها جهودها ودورها المنتج في الجامعات والمؤسسات والهيئات الحكومية والمدنية.

******

*أيضاً هناك سعوديات رفعْن لواء وطنهِنّ في الخارج في ميادين مختلفة كـ(الأميرة ريما بنت بندر بن سلطان سفيرة المملكة في أمريكا، والدكتورة حياة سندي، والدكتورة غادة المطيري، والدكتورة ماجدة أبو راس، والدكتورة ثريا عبيد، والدكتورة هويدا القثامي، والدكتورة خولة الكريع...)، وغيرهنّ كثير، وتفضلوا بسؤال (السيد قوقل عن تاريخهن)، وقبل ذلك وبعده هناك (حواء السعودية) تلك الأصيلة والنبيلة صانعة الأجيال والنساء والرجال.

******

*وخلال السنوات القليلة الماضية تحقق لـ(المرأة السعودية) العديد من المكاسب التي هي أهْلٌ لها؛ حيث زادت فعاليتها في خدمة بلادها ومجتمعها، وكانت حاضرة في مراكز صناعة القرار، كـ(مجلس الشورى، والحوار الوطني، والبلديات، والغرف التجارية، والأندية الأدبية...، وغيرها)، وفي عهد (سلمان الحزم والعدل) فُتحت لها كل الأبواب، وحظيت بكل التسهيلات لتكون شريكاً لشقيقها الرجل في تنمية وطنها، والمساهمة في صناعة رؤيته الطموحة، وهذا ما أشار إليه ولي العهد الأمين الأمير محمد بن سلمان في حواراته مع عدة وسائل إعلام عالمية.

******

) *السعوديات) عظيمات بأخلاقهن وعطائهنّ الكبير والنَّوعي لوطنهن ومجتمعهن؛ أمّا تلك القلّة النادرة الشَّاذة (أعني بعض مشهورات السناب شات والتوك توك، اللائي يمارِسن كلّ ما يلفت عيون وعقول الرجال، ويُثير غرائزهم؛ وذلك بحثاً عن المزيد من المتابعين ولايكات الإعجاب، ومن بعدهما نقود الإعلانات) فلا قيمة لهنَّ ولا وزن؛ حتى وإنْ حاولت فئة من القائمين على الإعلام ومنظمي المعارض تلميعهن وتصديرهن في الواجهة ساعين بذلك إلى فرض أجندتهم على مجتمع يفخرُ جداً بتأكيد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله: (لا مكان بيننا لمتطرف يرى الاعتدال انحلالاً، ويستغل عقيدتنا السمحة لتحقيق أهدافه، ولا مكان لمنحل يرى في حربنا على التطرف وسيلة لنشر الانحلال.(

كاريكاتير

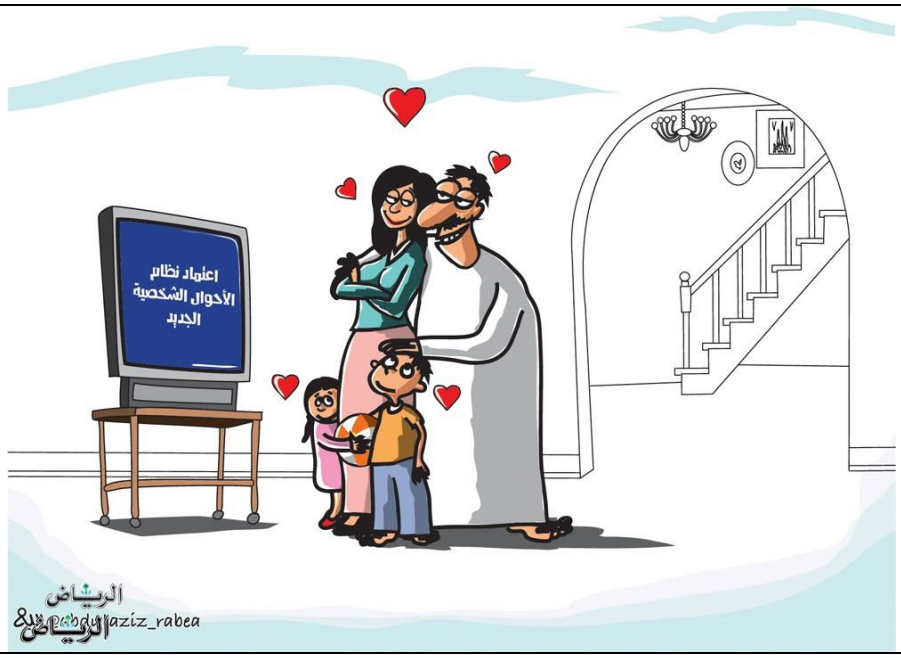	الرياض www.Alriyadh.com المصدر: جريدة الرياض الخميس 07 شعبان 1443هـ - 10 مارس 2022م https://www.alriyadh.com/1939457
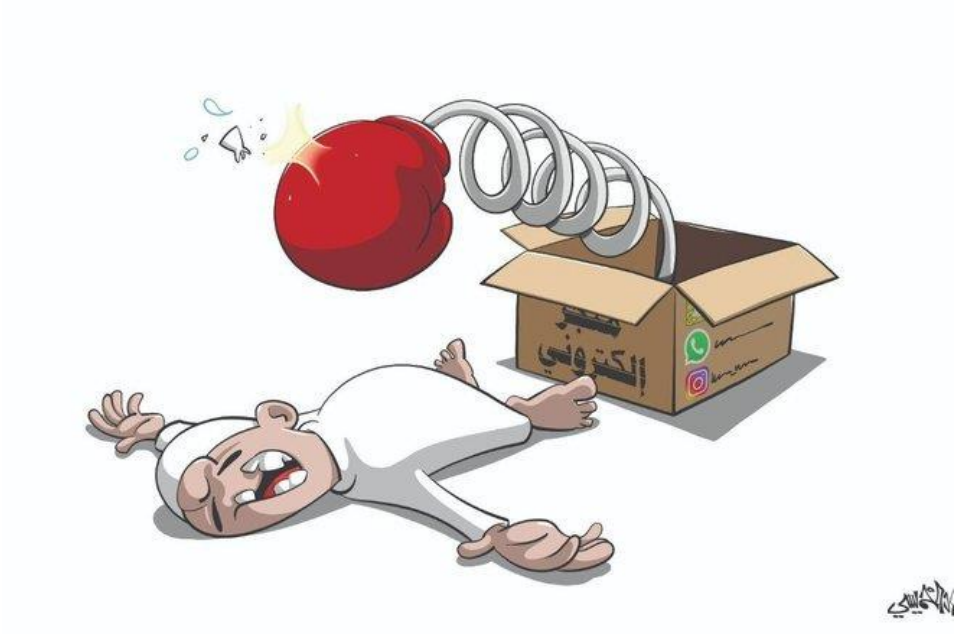	الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 07 رجب 1443هـ - 10 مارس 2022م https://www.aleqt.com/2022/03/10/article_2276316.html